

قانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٤

بالموافقة على اتفاقية تسليم المجرمين المعقودة بين دول الجامعة العربية
والموقعة في ٩ من يونيو سنة ١٩٥٣

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلانات الدستورية الصادرة في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الخارجية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة وحيدة - ووفق على اتفاقية تسليم المجرمين المعقودة بين دول
الجامعة العربية والموقعة في ٩ من يونيو سنة ١٩٥٣ والمرفق نصها بـ
القانون مع التحفظين الآتيين :

(أولا) عدم قبول مصر لتعديد الجرائم التي يكون التسليم فيها و-
والمقصود عليها في المادة الرابعة وهي جرائم الاعتداء على الملوك ووزراء
الدول أو زوجاتهم أو أصولهم أو فروصهم وجرائم الاعتداء على أولاد
المهد وجرائم القتل العمد والجرائم الإرهابية ؛

(ثانيا) استبدال كلمة المجرم الواردة بالمادة الحادية عشرة بـ
الجس وعدم النص على القبض ؛

صدر بقصر الجمهورية في ١٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٣ (٢٠ فبراير سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ)

وزير الخارجية
محمود فوزى

رئيس مجلس الوزراء
محمد نجيب لواء (أ. ح)

(*) سينشر نص الاتفاقية لها بعد مع مرسوم الامتداد .

قانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٤

بالموافقة على الاتفاق الموقود بين الحكومة المصرية وهيئة الطيران
المدنى الدولى بشأن الامتيازات والحصانات والتسهيلات والموقع

في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٥٣

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣

من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الخارجية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتى :

مادة وحيدة - ووفق على الاتفاق الموقود بين الحكومة المصرية وهيئة
الطيران المدنى الدولى بشأن الامتيازات والحصانات والتسهيلات والموقع
في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٥٣

صدر بقصر الجمهورية في ١٦ جمادى الثانية سنة ١٣٧٣ (٢٠ فبراير سنة ١٩٥٤)

محمد نجيب لواء (أ. ح)

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ. ح)

وزير الخارجية

محمود فوزى